

تركيا: المحكمة الدستورية تلغي قوانين توسع صلاحيات الحكومة على القضاء

أنقرة- الأناضول - أ.ف.ب: ألغت المحكمة الدستورية التركية أمس بعض القوانين التي أقرتها الحكومة ووافق عليها البرلمان التركي، والتي تمنح توسع صلاحيات وزارة العدل وإخضاع المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين لرقابتها. واعتبرت المحكمة الدستورية، والتي تمثل الهيئة القضائية العليا في تركيا، أحكام قوانين الإصلاح القضائي التي تم التصويت عليه في فبراير الماضي، منافية للدستور، لأنها تمنح وزير العدل سلطات جديدة خصوصا لجهة تعيين القضاة وممثلي الادعاء.

«الكونغرس» يمنع دخول سفير طهران في الأمم المتحدة واشنطن تحذر موسكو من مقيضة سلع بالنفط الإيراني

في 26 أبريل الجاري، مشيرا إلى أنه بعد تسليم هذه الدفعة سيبلغ إجمالي الأموال التي تم الإفراج عنها مليارين و650 مليون دولار.

وقال إن الحسابات المصرفية الإيرانية في البنوك اليابانية والسويدية والتي لم تشملها العقوبات، باتت نشطة وتجرى حاليا الإجراءات اللازمة لتسجيل طلبات شراء السلع الأساسية والإدوية والمحاصيل الزراعية بدفع أثمانها من الأرصدة المجمدة. وفي تصويت نادر بالإجماع، أقر مجلس النواب الأميركي تشريعا يهدف إلى منع مرشح إيران لتولي منصب رئيس بعثة طهران لدى الأمم المتحدة حامد أبو طالب من تلقي تأشيرة لدخول الولايات المتحدة، حيث رفع الكونغرس بمجلسه مشروع القانون إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما ليوقع عليه من أجل أن يصبح قانونا. حسبما أفاد الموقع الإلكتروني لصحيفة «دي ميل»، وكان مجلس الشيوخ اعتمد تشريعا ماثلا مطلع الأسبوع الجاري. وقبل تصويت مجلس النواب، رفض المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني الكشف عما إذا كان أوباما سيرفض مشروع القانون إذا ما تم تمريره أم لا، مؤكدا: «ما نستطيع أن أقوله لكم هو أننا وضحنا (موقفا) وابلغنا الإيرانيين بأن الاختيار الذي قدموه غير قابل للتطبيق». وأوضح كارني أن الخلاف حول السفير الإيراني ليس له تأثير واضح على المحادثات النووية مع إيران، قائلا: «إن هذا يعد قضية واحدة فقط من بين عدة خلافات جديّة مع طهران».

عواصم- وكالات: حذرت الولايات المتحدة روسيا من أن مقيضة النفط ببضائع مع إيران سيعرض موسكو للعقوبات الأميركية. وأبلغ وزير الخزانة الأميركي جاك لو نظيره الروسي أنطون سيلوانوف، بأن أي اتفاق قد تبرمه موسكو مع إيران لمقايضة النفط ببضائع قد يقع تحت طائلة العقوبات الأميركية. وقال مسؤول في وزارة الخزانة الأميركية في بيان أمس إن «الوزير لو أكد مجددا على بواعث قلقنا البالغ فيما يتعلق بتقارير عن اتفاق محتمل بين روسيا وإيران لمبادلة النفط ببضائع». وأضاف: «إنه أوضح أن مثل هذا الاتفاق يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات على أي مؤسسة أو شخص ضالع في أي تعاملات ذات صلة». وأبلغ الوزير الأميركي نظيره الروسي أيضا بأن إبرام مثل هذه الصفقة سيتعارض مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران والدول الست الكبرى وبينها الولايات المتحدة وروسيا وتعدت بموجبه طهران ببيع برنامجها النووي مقابل تخفيف محدود للعقوبات الغربية. وكانت إيران وروسيا أحرزتا تقدما بشأن اتفاق مقايضة تقدر قيمته بنحو 20 مليار دولار تزود موسكو بموجبه طهران بمعدات وبضائع روسية مقابل نفط إيراني، حسبما قالت «رويترز» الأسبوع الماضي. من جهة أخرى، نقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية عن عضو الفريق النووي المفاوض حميد بعدي نجاد، أن طهران ستستسلم الدفعة الخامسة من أرصدها المجمدة والتي تبلغ 450 مليون دولار.

الأمم المتحدة تبلغ فلسطين بضمها لعضوية معاهدات ومواثيق دولية إسرائيل تُشدد إجراءاتها العقابية ضد الفلسطينيين والسلطة تعتبرها «قرصنة وسرقة»

عريقات هذا القرار بمنزلة «قرصنة إسرائيلية وسرقة لأموال الشعب الفلسطيني وخاصة دافعي الضرائب وانتهاك للقانون الدولي والأعراف الدولية من قبل إسرائيل». وأضاف أنه «في حين تقوم دولة فلسطين بتعزيز مكانة القانون الدولي وتوقع على اتفاقيات تحترم القانون الدولي، تستمر إسرائيل في انتهاكاتها لهذا القانون وقرصنتها بقوة الاحتلال ضد القانون الدولي وضد شعبنا، حسبما أوردت فرانس برس. في غضون ذلك، اعتبر الرئيس الفلسطيني محمود عباس قبول انضمام فلسطين إلى اتفاقيات جنيف الأربع كدولة متعاقدة «تاريخا جديدا ويوما تاريخيا».

وأوضح كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات لوكالة فرانس برس أن «الرئيس عباس تسلم أمس رسالة موقعة من رئيس الاتحاد السوفياتي يعلمه فيها أنه تم إيداع صل انضمام دولة فلسطين إلى مواثيق جنيف الأربعة لعام 1949 وإلى البروتوكول لعام 1977 اعتبارا من يوم الثاني من أبريل الجاري».

وتابع عريقات أن عباس تسلم أيضا رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تبلغه أن «صكوك الانضمام إلى 13 معاهدة وميثاقا دوليا تمت يوم الثاني من أبريل الجاري». وحسب هذه الرسالة، ستصبح دولة فلسطين عضوا كاملا في 11 ميثاقا في الثاني من مايو المقبل وعضوا كاملا في ميثاق حماية الطفل في السابع من الشهر نفسه وعضوا كاملا في الميثاق ضد الإبادة الجماعية في الثاني من يوليو القادم.

عواصم- وكالات: أعلن مسؤول إسرائيلي أن حكومة بنيامين نتانياهو بدأت في اتخاذ مزيد من الإجراءات العقابية ضد السلطة الفلسطينية، ردا على قرار الأخيرة بالانضمام إلى 15 معاهدة واتفاقية دولية. ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، عن المسؤول الإسرائيلي، الذي لم تحدد هويته، قوله إن الإجراءات تشمل وقف تحويل عائدات جمارك تجمعها إسرائيل على معابرها نيابة عن السلطة الفلسطينية والتي تزيد على 100 مليون دولار شهريا، كما يشمل القرار الإسرائيلي سحب الديون المستحقة لشركات ومؤسسات إسرائيلية على السلطة الفلسطينية، وتقدر بعشرات ملايين الدولارات من هذه الأموال. وأضاف المسؤول الإسرائيلي أن القرار يشمل تجريد تطوير حقول الغاز على شواطئ قطاع غزة، ووضع حدود على ودائع البنوك الخاصة بسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية في إسرائيل. ولفت إلى أن إسرائيل أبلغت الفلسطينيين بهذه القرارات بواسطة رئيس الإدارة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. وتأتي هذه التطورات، بعد إحقاق رابع لقاء فلسطيني- إسرائيلي برعاية أميركية عقدا أمس الأول، خلال أسبوع في تحقيق أي تقدم، وقيل نحو 3 أسابيع على انتهاء المدة التي منحتها الإدارة الأميركية، الراعي الرئيسي لهذه المفاوضات، والمفررة وأخر الشهر الجاري للتوصل لاتفاق إطار بين الجانبين. واعتبر كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب

عربية وعالمية

آخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

موسكو: تصاعد مشاعر العداء ضدنا يهدد استقرار أوروبا

«الناتو»: قرار «فدرلة أوكرانيا» من حق كيبف وحدها وعلى روسيا الدخول في «حوار مخلص» مع الغرب

عواصم- أحمد عبد الله ووكالات

أكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) أندرس راسموسين أن قرار تحويل أوكرانيا إلى دولة فيدرالية يمكن أن تتخذه أوكرانيا فقط كدولة ذات سيادة.

وقال راسموسين - في تصريحات أوردتها قناة «روسيا اليوم» أمس - «إنه لا يجوز لأحد أن يتخذ هذا القرار وأنه من حق السلطات الأوكرانية فقط».

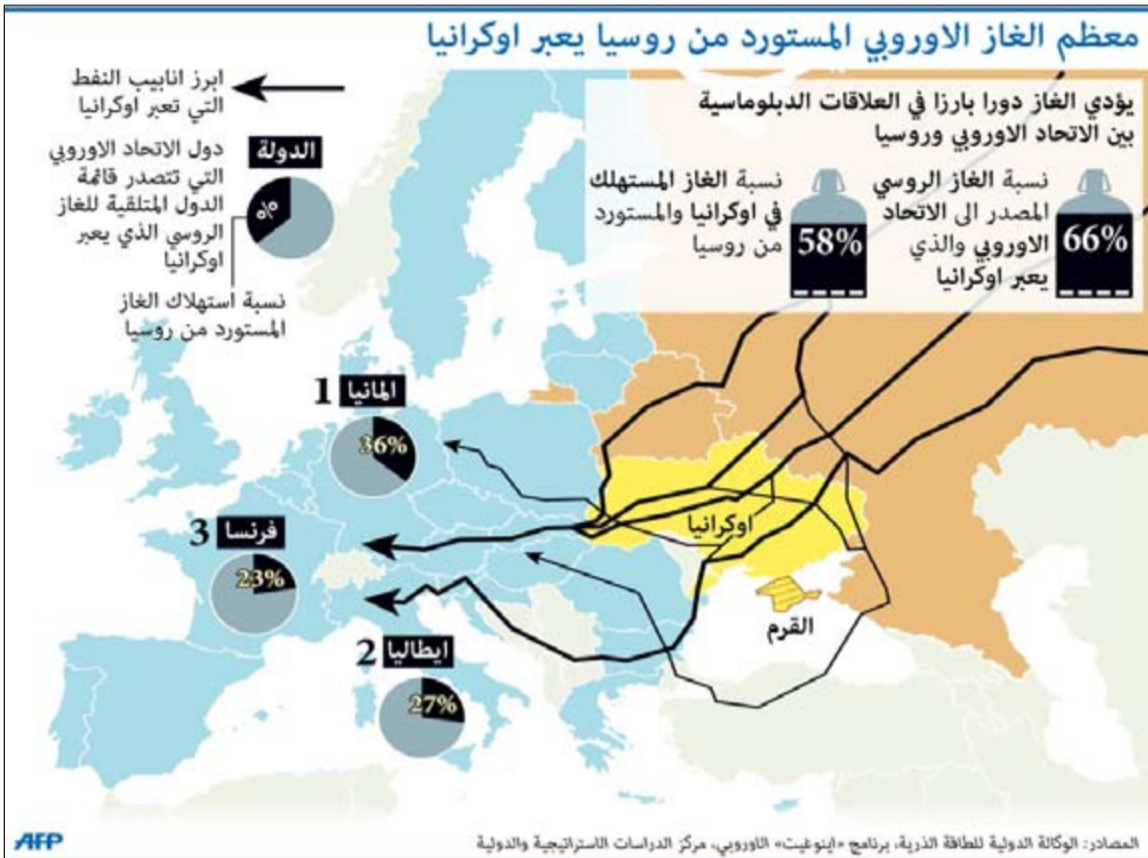
وشدد على أن الغرب لا يريد حربا باردة جديدة مع روسيا، مشيرا إلى أن عرلة سياسية عميقة ستحيط بموسكو ردا على سياستها في أوكرانيا، داعيا روسيا إلى «البحث قوتها عن الحدود مع أوكرانيا والدخول في حوار مخلص مع الغرب». وقال راسموسين خلال زيارته بلغاريا أن الحلف لا يفكر في اتخاذ إجراء عسكري بشأن أوكرانيا لكنه يتخذ إجراءات لحماية شركائه بفاعلية.

وكان الناتو عرض أول من اصنع صوراً التقطت بالأقمار الصناعية قال أنها تبين أن روسيا نشرت 40 ألف جندي قرب الحدود الأوكرانية تدعمهم الدبابات والعربات المدرعة والمدفعية والطائرات. جاء ذلك بعد ساعات قليلة من تحذير الرئيس الأميركي باراك أوباما من أن التصعيد الروسي في أوكرانيا سيؤدي إلى فرض عقوبات جديدة على موسكو.

أما الاقتصاد الأوروبي، فقد أكد رفضه لتسييس قطاع الطاقة، وقال أنه ينتظر من مزوديه «احترام التزاماتهم»، وقالت بيما الهربيلد، المندوبة باسم المفوضية الأوروبية إنه «من مصلحة جميع الأطراف ألا يتم تسييس قضية الطاقة ولا يتم استخدامها كأداة سياسية».

جاء ذلك غداة تحذير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأوروبيين من أن امدادات الغاز الروسية إلى أوروبا يمكن أن تتعطل بسبب القواتيسر التي لم تسدد.

وقال بوتين في رسالة إلى الغرب أن شركة غازبروم



عقدت في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن مؤخرا «موسكو تريد أن يدفع الأوروبيون متأخرات أوكرانيا في تحويل أسعار استهلاكها من الغاز على الرغم من أن الروس لم يدفعوا بدورهم رسوم مرور الغاز. والهدف من المطالبة بدفع 16 مليار دولار فورا هو إرباك الحكومة الأوكرانية وابتزاز الغرب». وتابع «أوكرانيا قدمت طوعا على بعض بنود العقود الموقعة مع موسكو بهذا الشأن وينبغي النظر فيها من قبل لجنة دولية للتحكيم، إلا أن موسكو لا تريد الانتظار. وتبدو لي الخطة الروسية واضحة تماما. إن الهدف الحقيقي هو التهديد بوقف الغاز أو إرباك امداداته وقطع الطريق على أي محاولات أخرى لتفويض مصادر الطاقة من قبل الاقتصادات الأوروبية الغربية. إنه ابتزاز واضح». وأضاف «على الرئيس الروسي أن يدرك أنه عند لحظة معينة من اللعبة يمكن أن يؤدي إفقاد الصبر إلى التحرك نحو تنويع المصادر التي تأتي منها امدادات الغاز والاعراض عن شراء الغاز الروسي».

الشرعي بإبلاده. وأضاف تشايبكا - في تصريحات نقلها راديو «صوت روسيا»- «لا نرى أي أسس لتسليم يانوكوفيتش، فلا تزال روسيا ترى أنه الرئيس الشرعي لأوكرانيا، وأن السلطات الحالية في كيبف وصلت للحكم بعد انقلاب مسلح». فسي المقابل، اتهمت السلطات الأوكرانية القوات المسلحة الروسية بزرع الغام مضادة للأفراد في شبه جزيرة القرم. وأعرب وفد أوكراني خلال اجتماع عقد في جنيف حول احترام معاهدة «أوتاوا» المتعلقة بحظر هذا النوع من الألعاب، في تصريحات أوردتها قناة «سكاى نيوز» أمس عن قلق إبلاده من استعمال الألغام المضادة للأفراد من قبيل القوات المسلحة الروسية في أجزاء مختلفة من الأراضي الأوكرانية. فسي سياق ذي صلة، أكد مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق زيبغنيو بريجنسكي أن أوروبا الغربية تتعرض لمحاولة ابتزاز روسي واضح في مجال امدادات الغاز الطبيعي. وقال بريجنسكي لـ «الأنباء» على هامش ندوة

الروسية لتصدير الغاز ستطالب بتسلم دفعة مقدمة نظير امدادات الغاز لأوكرانيا «وفي حالة حدوث مزيد من الانتهاكات لشروط السداد ستوقف كليسا أو جزئيا شحنات الغاز». من جهة أخرى، حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من أن تصاعد مشاعر العداء ضد روسيا نتيجة للارزمة في أوكرانيا يهدد استقرار أوروبا. وطالب بضمانات قانونية لبقاء أوكرانيا على الحياض وعارض بشدة انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي. ودعا لافروف أمس مجددا سلطات كيبف المؤيدة لأوروبا إلى إجراء «اصلاحات فعلية» للخروج من الازمة. وقال إن «نزع فتيل التصعيد في الأزمة الأوكرانية ممكن في حال التخلي عن المحاولات لإضفاء الشرعية على سلطات ساحة الميدان مركز التظاهرات المؤيدة لأوروبا في قلب كيبف». من جهته، قال النائب العام الروسي يوري تشايبكا أنه «لا توجد أسباب قانونية لتسليم الرئيس الأوكراني إيغور فكتور يانوكوفيتش إلى سلطات كيبف»، مؤكدا أنه لم يرتكب أي جرائم ومازال الرئيس

بريجنسكي: روسيا

تبتز أميركا والغرب

بالتهديد بقطع

إمدادات الغاز



لماذا تركيا معنية ومتأثرة بـ «أزمة القرم» أي انعكاسات؟! أي خيارات؟!!

بيروت: تشعر تركيا بقلق كبير من ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، الضفة الشمالية المقابلة لها على البحر الأسود، ذات الصلة التاريخية القديمة والشائكة بها، وموضوع حربين كبريين بين الإمبراطوريتين الروسية والعثمانية، ومحل علاقات حساسة بين الدولتين الحديثتين. جبهة جديدة تفتح في وجه تركيا فتزيد علاقاتها مع روسيا تعقيدا وحساسية. فتركيا معنية بأزمة القرم ومن أكثر الدول تأثرا بها لأسباب عدة مهمة:

● وجود أقلية مسلمة تتارية ناطقة بالتركية تشكل حوالي 14٪ من مجموع سكان الجزيرة، ولهذه الأقلية علاقة تاريخية وسياسية عميقة مع «أمها الحنون» تركيا. تاريخيا لعبت الوحدات التتارية في الجيش العثماني دورا مهما، وقد ساهم المنقون منهم في تطوير اللغة التركية، لذلك لا يمكن تركيا البقاء غير مبالية بمصيرهم في الجزيرة، وعليها التعامل مع قضيتهم باقصى قدر من الرعاية. فمسلمو القرم باتوا في مرمرى مخالب الروس، وهي متخوفة من محاولة روسيا القضاء على التنافر في الجزيرة إذا تسببوا في مشاكل من أي نوع لموسكو، لكن حتى الآن تحاول روسيا استرضاءهم بإرجاع ممتلكاتهم القديمة، وإن ما هذا فيسيكون أمرا جيدا، لكن حتى الآن يبقى هذا مجرد كلام فقط.

● تأثير أزمة القرم على العلاقات التركية الروسية، فتركيا وروسيا على طرفي النقيض في هذه المسألة، لأن تركيا بجانب المعارضين لضم الجزيرة لروسيا، وإذا مضت في هذا الخيار تعرض نفسها لخطر الاصطدام بروسيا التي توفر غالبية الغاز الطبيعي التركي، وإذا توقفت هذا سيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد التركي، خاصة أن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين كبيرة.

● اشتعال الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا حول أوكرانيا من المرجح أن يجعل الأزمة السورية غير قابلة للحل وتزيد من الصدام التركي الذي تسببه هذه الأزمة، خصوصا أن روسيا تقف بصلابة وراء الرئيس بشار الأسد من أجل أن تحافظ على قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس. وتركيا لن ترغب في أن تصبح سورية ورقة مساومة في المفاوضات بين روسيا وأميركا حول القرم، فقد تجرعت تركيا صعوبات عديدة إذا لم تطبق سياساتها بشأن سورية، لذا فعلى الدولتين إبعاد مواقفهما المتباينة حول أزمة القرم كما

قد استبدل بحماية الرعايا الأرثوذكس، وتأمين منفذ على البحر الأسود لم يزل هو حلم روسيا وهدفها الاستراتيجي الأبدى. ويتعاطف قلق الأتراك اليوم بشعورهم بالمشولية التاريخية والجغرافية الملقة على عاتقهم بحتمية الحفاظ على توازن القوى في البحر الأسود والمضائق التركية كونهم المؤتمنين على اتفاقية «مونترنو» التي تنظم عبور السفن الحربية في البحر الأسود. ولايزال ماثلا بقوة في ذاكرة الأتراك رد الفعل الروسي بالأمس القريب عندما سمحت تركيا لسفن «الناتو» الحربية بعبور البحر الأسود بعدما غزا الروس جورجيا العام 2008. يومها سارت موسكو إلى توفير آلاف الشاحنات التركية على المراكز الحدودية الروسية كتذكير بسيط لكنه مؤلم بعواقب تحدي روسيا.

● واليوم ليس الأمر مختلفا عن العام 2008 لناحية العصا الاقتصادية الغليظة التي يمكن لموسكو أن تلوح بها لانقطة إذا ما حاولت تحدي التحركات الروسية في أوكرانيا. بل لعل العصا اليوم أقوى وأكثر إبلاما كون روسيا تزود تركيا بنحو 60٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي.

كما أن الاقتصاد التركي، الذي بدأت علامات التعب تظهر عليه جراء الأزمة الاقتصادية الأوروبية والأزمة السورية والعلاقات السياسية السيئة مع العراق ومصر وغيرها، إضافة إلى التخطيط السياسي الداخلي، بات آخر ما يحتضر اليوم هو خناق جديد مشدد وموجع من البوابة الروسية هذه المرة.

● وعليه، إن أقصى ما يمكن لأقربة فعله اليوم هو الدعم المعنوي (الخطابي) لتتار القرم الذين يبلغ عددهم حوالي 300 ألف. ومن غير المرجح أن تذهب التحركات التركية أبعد من ذلك في تحدي موسكو.

● فتركيا اليوم تفتقر إلى الوزن الجيوسياسي (لاسيما الاستقلال في مجال الطاقة) حتى يمكنها مواجهة الدب الروسي القادم من الشمال الشرقي خاصة مع التردد الأميركي والضعف الأوروبي والوضع الداخلي، خصوصا أن تركيا تواجه صعوبات في محاولتها موازنة روسيا في القوقاز من خلال علاقاتها مع أذربيجان وجورجيا. هي جبهة جديدة تفتح بوجه تركيا في علاقاتها المعقدة أصلا مع روسيا. جبهة لم تكن تركيا تتوقعها، ولم تكن بحاجة لها في خضم الملفات السياسية الداخلية المفتوحة على احتمالات شتى.

«حفرة استراتيجية» تعد لتركيا في القرم.

لذلك هي أمام خيارات بالغة الصعوبة حيال تازم المشهد أكثر فاكتر في الإقليم على رغم أن السيناريوهات كثيرة ومتعددة:

1- قرار تركيا عدم الاعتراف باستفتاء القرم يدخلها في معمعة العقوبات التي فرضتها أميركا وأوروبا على روسيا لا سيما حركة الأشخاص، فهل ستلتزم بما كوتنها من دول المحور الغربي، أم تكثفي بتسجيل موقف فقط؟

● هناك علاقاتها التجارية الواسعة مع روسيا التي تصل إلى 40 مليار دولار في العام الواحد وحاجتها الماسة إلى الطاقة الروسية وللذي حذفتها حوض البحر الأسود منذ سنوات فرفضت أنقرة لتجنب النقمة الروسية. لكن الصورة هذه المرة مختلفة تماما. واشنطن تريد حماية قرار التحول السياسي الأوكراني الجديد لصالح الغرب، ولو كان الثمن إغضاب الروس أو التخلي عن كثير من التعهدات والضمانات المقدمة حول إبقاء حوض البحر الأسود بعيدا عن أي تدخل خارجي.

2- تركيا التي أفرجها تفكك الاتحاد السوفييتي في أواخر الثمانينات لأخروها من دائرة الخطر والتهديد الدائم والاستنفار العام للمجالات العسكرية مع موسكو في أي لحظة، وتراجع الروس عن مطالبهم الدائمة بتعديل اتفاقية «مونترنو» لاستخدام المضائق البحرية بعد هدنة استراتيجة طويلة في حوض البحر الأسود، تدرك أنه من الصعب الاستمرار في سياسة إرضاء الجميع والافتتاح على الجميع مرة واحدة في حال تازم الوضع أكثر فاكتر. اليوم ترى تركيا أن الأحداث تبدو وكأنها تعيد نفسها. فحماتية مواطني القرم من ذوي الإثنية الروسية أو الناطقين باللغة الروسية